NAHNOO

يُعتبر لبنان بلداً ساحليّاً بامتياز ذات هوية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبحر وذلك لوقوعه على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسّط بطول 220 كلم. وقد انعكست هذه الهويّة من خلال ممارسات ثقافيّة واجتماعيّة واقتصاديّة متنوّعة ميّزت حضارته وشكّلت مدنه الساحليّة على مرّ العصور.

ولكن الشاطئ اللبناني شهد تحوّلات كبرى في العديد من أجزائه غيّرت معالمه وكسرت وحدته وحصرت منفعته بأفراد حتّى بات أشبه بفرصة ضائعة للمدينة وسكّانها. فمع بداية الحرب الأهليّة وأمام ضعف الدولة اللبنانيّة، قام العديد من أصحاب النفوذ بالتعدّي على أجزاء واسعة من الشاطئ. واستمرّ هذا الوضع حتّى بعد توقّف إطلاق النار، واتخذت التعديّات أشكالاً عدّة بعضها «مُشرّع» من خلال مراسيم تخالف الدستور والقانون والاتفاقيّات الدوليّة، وبعضها اتّخذ صفة الاحتلال «على عينك يا تاجر».

في العام 2012، نشرت وزارة الأشغال العامّة والنقل تقريراً مفصّلاً حول التعدّيات على الأملاك العامة البحريّة. قُدّرت من خلاله مساحة التعدّيات «المشرعة» بحوالي 2.5 مليون متر مربّع بينما قُدّرت مساحة التعدّيات غير المشرّعة أيضاً بحوالي 2.5 مليون متر مربّع على الأقلّ ليصل مجموع مساحة التعدّيات ككلّ إلى أكثر من 5 مليون متر مربع.

أدّت هذه التعدّيات إلى خسارة العديد من المواقع الأثريّة، وإلى فقدان الشاطئ العام كثروة بيئيّة وإيكولوجيّة واقتصاديّة وحتّى كمساحة عامّة للممارسات الثقافيّة والاجتماعيّة وكحقّ أساسي من حقوق المواطنين.

أمام أزمة لبنان الإقتصاديّة والماليّة، قام المجلس النيابي في تشرين الأول من العام 2017 بإقرار قانون «تسوية التعدّيات على الأملاك العامة البحريّة» 64/2017 بهدف تحصيل بعض الأموال عبر فرض بعض الغرامات ذات القيمة المنخفضة على المتعدّين من دون التطرّق إلى الموضوع الأساس وهو إزالة التعدّيات واستعادة الحقّ بالشاطئ كملك عام، ومن دون إيقاف المراسيم الاستثنائيّة التي لا تزال تسمح بتشريع التعدّيات على الشاطئ.

وبناءً على كلّ ما تقدّم، إنّ الدفاع عن الشاطئ اللبناني بالنسبة لجمعيّة نحن هو ليس دفاعاً عن حيّز عام أو حقّ من حقوق اللبنانيّين فحسب، بل هو أيضاً صراعٌ للحفاظ على هويّة لبنان وكيانه وثرواته وخصائصه. من هنا، وتحت شعار «الشطّ لكلّ الناس» تُطلق جمعيّة نحن حملة مناصرة تهدف إلى تعديل قانون الموازنة 64/2017 وذلك بهدف «حصر حقّ إشغال الأملاك العموميّة البحريّة بالدولة اللبنانيّة فقط مراعاةً لمقتضيات الدفاع الوطني والمصلحة العامّة»، وما يرافق ذلك من وجوب منع الأفراد والشركات الخاصّة من استثمار شاطئ البحر وتحويله الى منفعة خاصّة.

خارطة طريق لحماية الشاطىء اللبناني

ان تعديل هذا القانون هو واحد من أهداف جمعية نحن من ضمن استراتيجية حماية الشاطىء. ويتكامل مع أهدافنا الأخرى:

- وضع مخطط توجيهي شامل للشط، بالاضافة الى مخططات توجيهية محلية مبنية على الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، تحترم وتطبق بروتوكول الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- ازالة كافة التعديات عن كامل الشاطىء.
- تحديد الأملاك العامة البحرية
- تحديث قرار تنظيم الأملاك العامة البحرية 144 / س سنة 1925 وتشكيل لجنة الأملاك العامة البحرية.

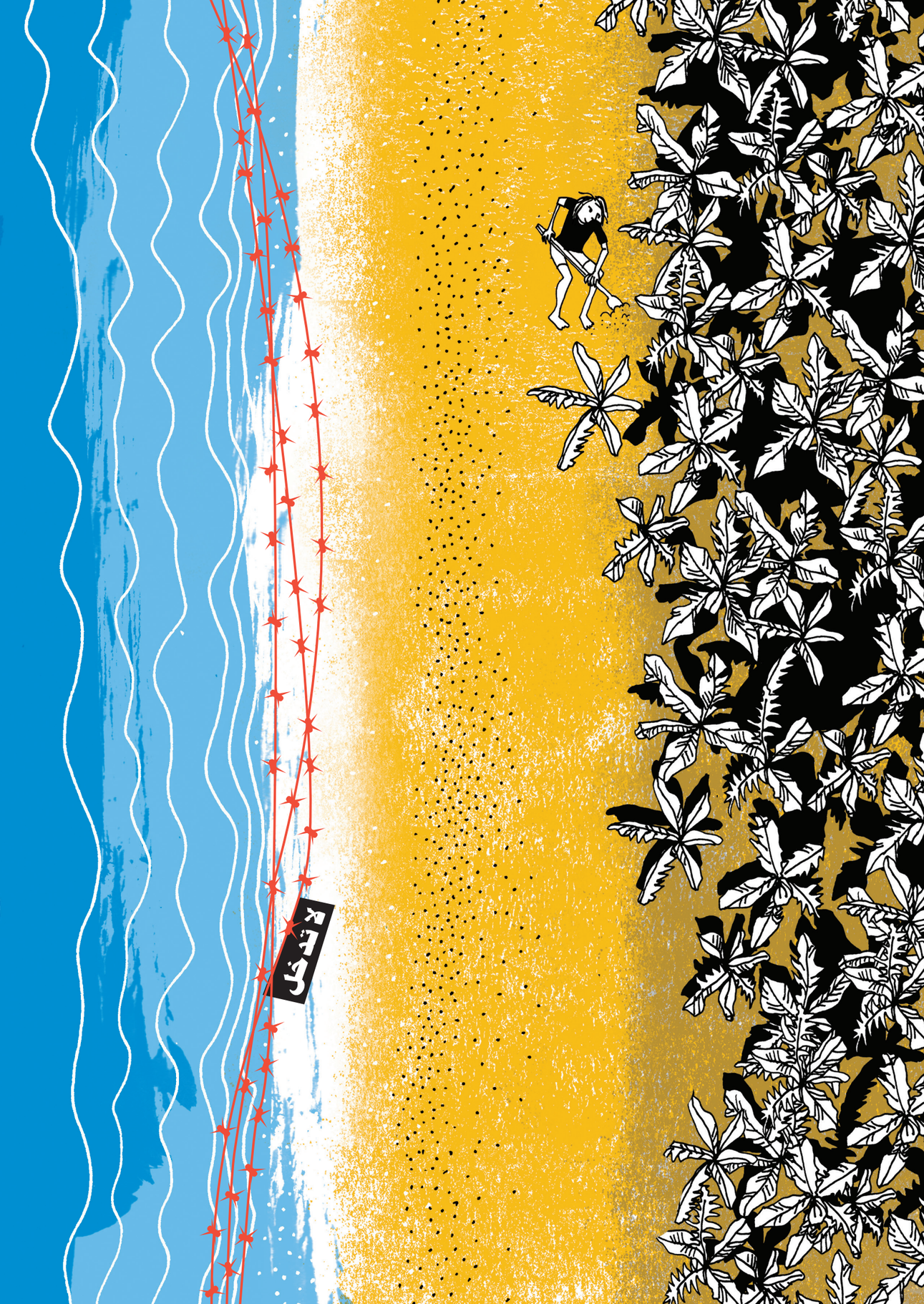

ما هي الحجج التي ترفعنا لحماية الشاطئ؟

الحجج القانونيّة لحماية الشاطئ

"حفظ المحيطات والبحار والموارد البحريّة واستخدامها على نحوٍ مستدام لتحقيق التنمية المستدامة" هو الهدف الرابع عشر في خطّة التنمية المستدامة لعام 2030 الصادرة عن الأمم المتّحدة (ضمن مشروع الوثيقة الختاميّة لمؤتمر قمّة الأمم المتحّدة لاعتماد خطّة التنمية لما بعد العام 2015) والتي تمثّل كلّ بلدان العالم بما فيهم لبنان.

- لبنان هو من الدول الموقّعة على بروتوكول مدريد للإدارة المتكاملة للمناطق الساحليّة في حوض البحر المتوسّط الموقّع في مدريد في العام 2008 والذي أصبح نافذاً في 2017. يهدف البروتوكول إلى تعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للمناطق الساحليّة من خلال تحقيق التوازن الأفضل بين قيمة الساحل البيئيّة، والاقتصاديّة، والإجتماعيّة، الثقافيّة، والترفيهيّة\السياحيّة مع التشديد على حماية المناطق ذات الأهمّية الإيكولوجيّة والمناظر الطبيعيّة والاستعمال الرشيد للموارد.

- إنّ القرار التشريعي رقم 144/س (الصادر في العام 1925 عن الجنرال سرّاي المفوّض السامي للجمهوريّة الفرنسيّة لدى سورية ولبنان الكبير وبلاد العلويّين وجبل الدروز) لديه قوّة القانون ولا يزال ساري المفعول. ينصّ على أنّ الأملاك العموميّة لا تُباع ولا تُكتسب ملكيّتها بمرور الزمن ذلك أنّ الاعتبار الأوّل هو بقاء تخصيصها للنفع العام. ويحقّ للدولة منح إجازات الإشغال المؤقّت وبشكل استثنائي وإزالتها في أي لحظة، على أن لا يترتّب عن ذلك أي حقوق للمستثمر. وعلى الرغم من أنّ القانون منح استثناءات مؤقّتة للإشغال إلا أنّ الممارسات جاءت عكس ذلك.

- ينصّ قانون البيئة 444 الصادر في العام 2002 بمنع الإشغال الذي يعرقل الوصول الحرّ إلى السواحل والشواطئ الرمليّة. كما يُلزم أيضاً حماية الشاطئ من أي مصدر تلوّث قد يؤدّي إلى تقلص قيمة الشاطئ الترفيهيّة أو يفسد نوعيّة المياه أو يؤذي الحياة البحريّة.

- المرسوم رقم 4810 الصادر في العام 1966 يحدّد نظام إشغال الأملاك العامّة البحريّة وينصّ على ألاّ يشكّل الاستثمار المطلوب عائقاً لوحدة الشاطئ في حال وجود مساحات يتوَجّب ابقاؤها مفتوحةً للعموم.

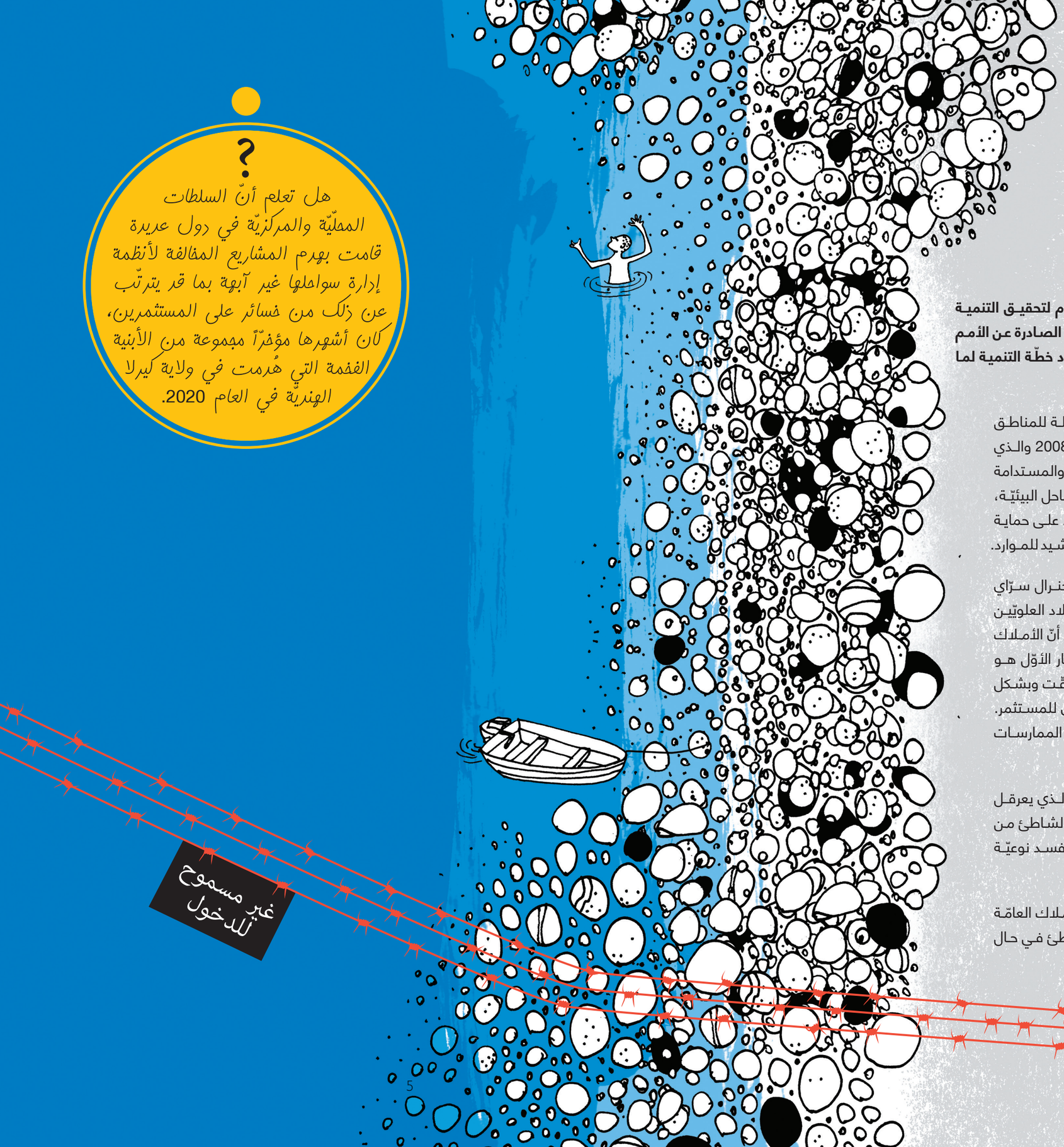

?

هل تعلم أنّ السلطات المحلّيّة والمركزيّة في دول عديدة قامت بهدم المشاريع المخالفة لأنظمة إدارة سواحلها غير آبهة بما قد يترتّب عن ذلك من خسائر على المستثمرين، كان أشهرها مؤخرّاً مجموعة من الأبنية الفخمة التي هُدمت في ولاية كيرلا الهنديّة في العام 2020.

الحجج الاقتصاديّة

يلعب الشاطئ في معظم دول حوض البحر المتوسّط دوراً اقتصاديّاً مهمّاً من خلال مساهمته في الاقتصاد الوطني. ولكن بسبب سياسة الحكومات المتعاقبة التي تشجّع الاستثمار الخاصّ على الشاطىء بحجّة التنمية الاقتصاديّة، فإنّ هذا المقوّم الطبيعي لسياحة بيئيّة تستقطب الأموال المحلّيّة والعالميّة بات مهدّداً بالاندثار بسبب هذه المشاريع التي تشوّه طبيعة الشاطئ اللبناني وخصائصه.

من هنا، قامت جمعيّة نحن بدراسة القيمة الاقتصاديّة للشاطئ اللبناني، وأخذت مدينة صور وكفرعبيدا نموذجاً، وقد تبيّن ما يلي:

- يبقى الربح في المنتجعات الخاصّة محصوراً بشخص واحد أو بمجموعة صغيرة من الأفراد. في المقابل، للشواطئ العامّة قيمة إقتصادية ترتدّ على المدينة وسكّانها ككلّ.
- توظّف المنتجعات الخاصّة عدداً صغيراً من الناس بينما يوظّف شاطئ صور وحده ما يزيد عن 600 شخص.
- تحصّل بلدية صورفي فصل الصيف أكثر من 4 مليارات ليرة لبنانيّة من خدمات الشاطىء.
- يزيد متوسّط الإيرادات للمؤسّسات التجاريّة في مدينة صور في فصل الصيف بين 10% الى70% .
- إنَ المنتجعات الخاصّة وبسبب البناء والصرف الصحّي الذي يصبّ في البحر تقضي على مهنة الصيد، بينما الشواطئ العامّة تجذب الصيّادين والسيّاح وتحافظ على البيئة والارث الثقافي.
- تتنوّع الأنشطة على الشواطىء العامّة، بينما تكون محدودة في المنتجعات الخاصّة.

وبالتالي، إنّ الإستثمار بالحيّز العام، أي توفير شواطئ عامّة نظيفة وملائمة ومحميّة ومدارة بشكل سليم، يؤدّي الى توزيع الثروة وتعميم الفائدة، وبالتالي تنمية المدينة بشكل أفضل وأكثر استدامة.

وعليه، يمكن الجزم أنّ الأملاك العامّة البحريّة هي أموال عامّة تفوق قيمتها المال (الكاش)، لأنّها مورداً ثابتاً. وأمام الأطماع الكثيرة المحدقة، لا بدّ من الوعي لأهمّية هذه الثروة الوطنيّة وبذل الجهود للدفاع عنها بما يحفظ للبنان أمواله وثرواته وحتّى سيادته.

?

هل تعلم أن فرنسا تخصّص مليارات الدولارات سنويّاً لشراء الأراضي القريبة من الشاطىء لحمايته.

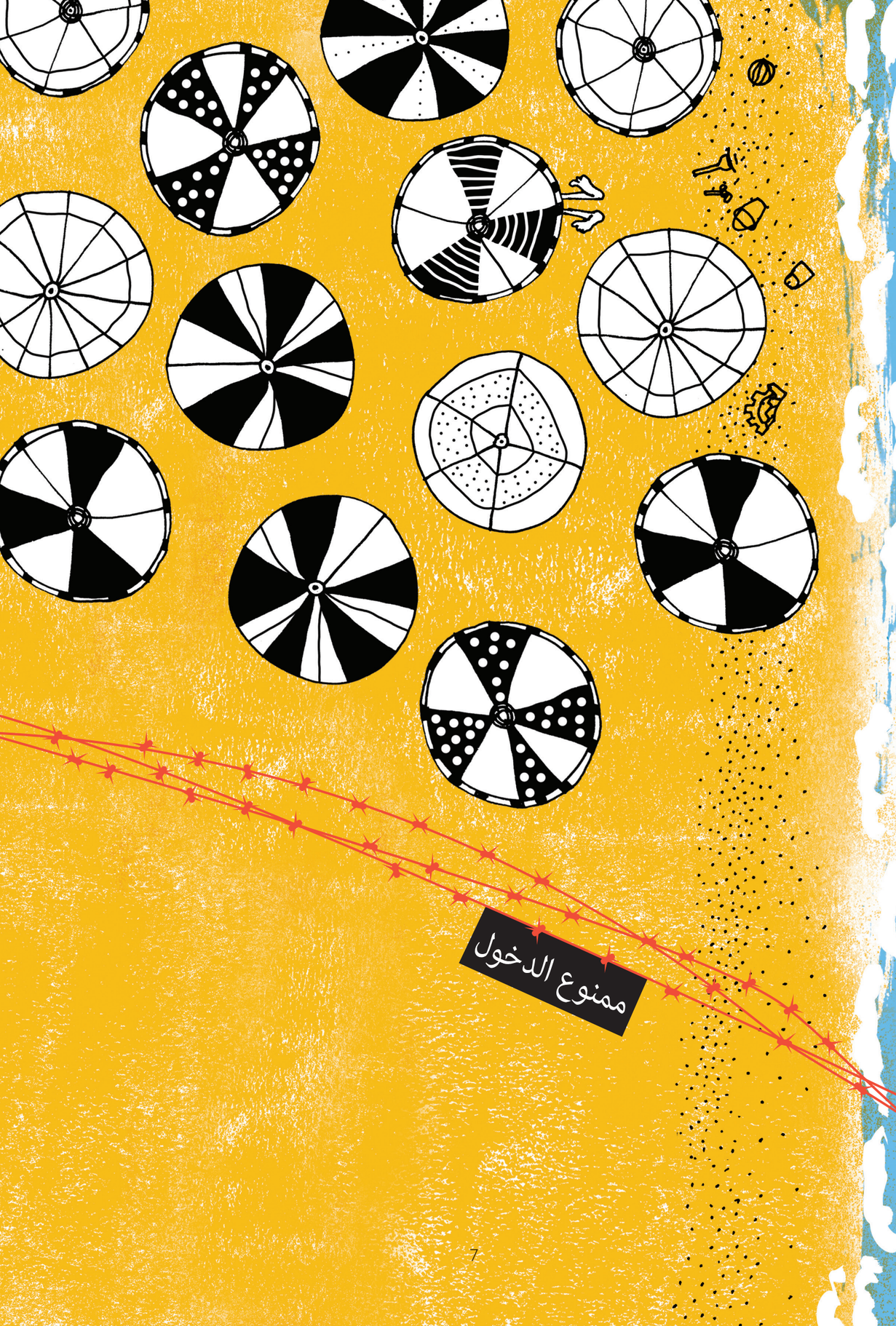

الحجج البيئيّة

- إنّ التغيّرات الديموغرافيّة السريعة المترافقة مع الزحف العمراني العشوائي والمنتجعات السياحيّة والصرف الصحّي والنشاط الإنساني غير المنظّم أثّرت سلباً على نظافة الشاطئ والتنوّع البيولوجي الفريد وقطاع الصيد (وزارة البيئة / برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي). فقد حدّت الإنشاءات من وصول الصيّادين إلى الشاطئ لممارسة نشاطهم وبات حوالي 1,685 نوعاً من الحيوانات البحريّة الموجودة في البحر اللبناني مهدّداً.

- إنّ الضغط على الموارد البحريّة أدّى إلى انهيار العديد من أماكن الصيد في لبنان والحدّ من إنتاجيّة هذا القطاع وبالتالي أصبحت سبل عيش المجتمعات الساحليّة والأمن الغذائي للبلدان معرّضاً للتهديد (منظمة الأغذية والزراعة، 2020).

- بناءً على المقال العلمي المنشور في العام 2019 (Badreddine et al.)، فإنّ إحدى السمات البيئيّة المهمّة لساحل لبنان والبحر المتوسّط، وهي الشعاب الفيرمتيديّة "vermetid reefs" التي تُعتبر من النظم البيئيّة الفريدة والمتنوّعة للغاية، وهي مهددة بسبب الزحف العمراني والأنشطة البشريّة المخالفة ، ناهيك عن التغيّر المناخي.

- بناءً على دراسة صدرت في العام 2019 (Kazour et al.)، يتبيّن أنّ المياه اللبنانيّة والثروة البحريّة ملوّثة بدرجة عالية بالجسيمات البلاستيكيّة نتيجة رمي الناس للنفايات في أماكن متنوعة وعشوائية تنتهي بالبحر، بالاضافة الى انشاء مطامر النفايات على شاطىء البحر. تقام هذه المشاريع من دون الاكتراث إلى تقييم بيئي دقيق أو من دون إدارة بيئيّة مناسبة تحترم الخاصيّة البيئيّة لكلّ موقع.

- سلّطت دراسة صدرت عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأجريت في العام 2012 بالتعاون مع وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان في إطار مشروع مراقبة الموارد البيئية، الضوء على حوالي 40 موقعاً على الشاطئ اللبناني من حيث الأهميّة البيئيّة العالية وضرورة إدارتها وحمايتها من جميع التهديدات الطبيعيّة أو البشريّة.

وبالتالي، إنّ الواقع الحالي للشاطئ العام يستدعي الحاجة لتدابير وممارسات تشريعيّة لحماية هذا المورد الطبيعي الغني بموارده البيئيّة والحفاظ على التوازن الإيكولوجي فيه.

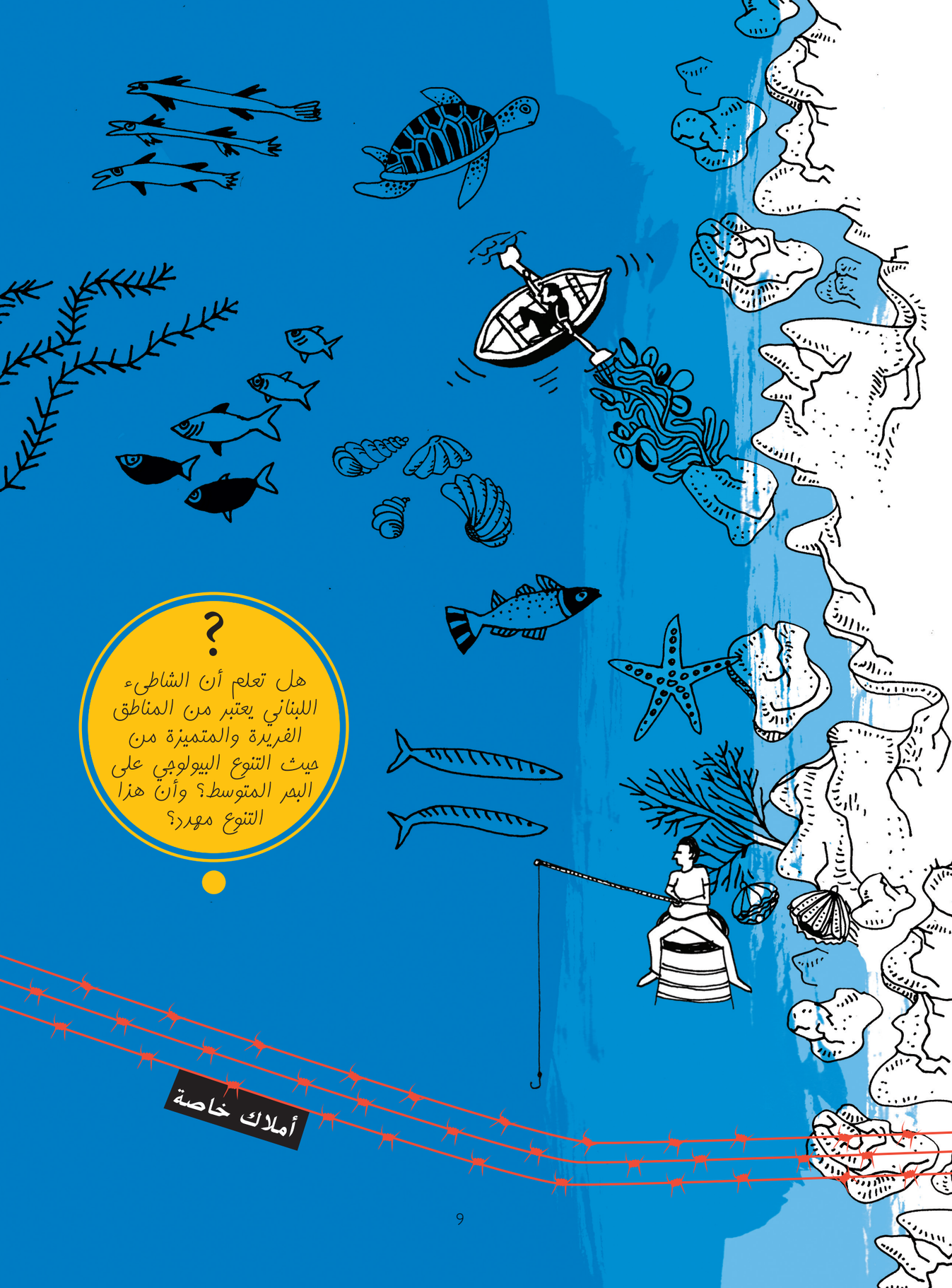

هل تعلم أنّ دول عدّة تسعى الى تحقيق تنمية مستدامة لمدنها الساحليّة من خلال اعتماد الإدارة المتكاملة للمناطق الساحليّة.

الحجج الاجتماعيّة والثقافيّة

- تتنـوّع وتكثـر النشـاطات والممارسـات الثقافيّـة علـى الشـواطئ العامّـة فـي لبنـان مثل بحر العيد في صيدا والنوروز في دالية بيروت وأربعاء أيّوب في الرملة البيضاء والزامبـو فـي الميناء، فضـلاً عـن مناطـق صيـد الأسـماك وتربيـة الأحيـاء المائيّـة والمسـطّحات الملحيـة والمهـن الأخـرى المرتبطـة بالبحـر مـن صناعـة شـبك الصيـد والمراكـب وغيرهـا. إلا أنّ هـذه الممارسـات بـدأت بالانحسـار بسـبب سـوء التنظيـم المدني ومشاريع البناء والتعدّيات على الشاطئ، وتعرّض الكثير من المعالم الأثريّة الموجـودة علـى الشـاطئ إلـى الطمـس والتشـويه.

- تدلّ الدراسة التي أجرتها جمعيّة نحن تحت عنوان "قيمة الشاطئ اللبناني - صور وكفرعبيدا نموذجاً" على أنّ:

- المنتجعات الخاصّة تحدّ من نشاط الناس بينما تفتح الشواطئ العامّة المجال للتلاقي وللممارسات الثقافيّة والاجتماعيّة وحتّى الإبداعيّة.
- إنّ البناء على الشاطىء يفقده دوره التاريخي والاجتماعي كمساحة للتأمّل والاسترخاء واللقاءات الإجتماعيّة والممارسات الثقافيّة والرياضيّة المتنوّعة.
- من المعروف أن الشاطىء يحتوي على العديد من المواقع الأثرية، إلّا أنّ أعمـال البنـاء شـوّهت او حتّـى أزالـت العديـد مـن هـذه الأماكـن، فطُمـس التاريـخ وشـوّهت هويّـة لبنـان الثقافيّـة.

ما العمل:

دورك كنائب/ة التصويت لتعديل قانون موازنة 2017 بمادة وحيدة وهي:

مشروع القانون المقترح - المادة الأولى:

"اعتبـاراً مـن تاريخـه، يحظّـر علـى أيـة جهـة رسـمية الترخيـص لمصلحـة أشـخاص طبيعييـن أو معنوييـن بإشـغال أمـلاك عموميـة بحريـة أو بإشـغال قعـر الميـاه الإقليميـة أو جوفهـا أو سـطحها. يحصـر حـق إشـغال الأمـلاك العموميـة البحريـة بالدولـة اللبنانيـة مراعـاة لمقتضيـات الدفـاع الوطنـي والمصلحـة العامـة."

دورك كمواطن/نة او كجمعيات:

انضـم الـى الحملـة للمسـاهمة فـي العمـل لاقـرار تعديـل القانـون، وان تعـذر، تابـع وادعـم الحملـة علـى صفحاتنـا الالكترونيـة

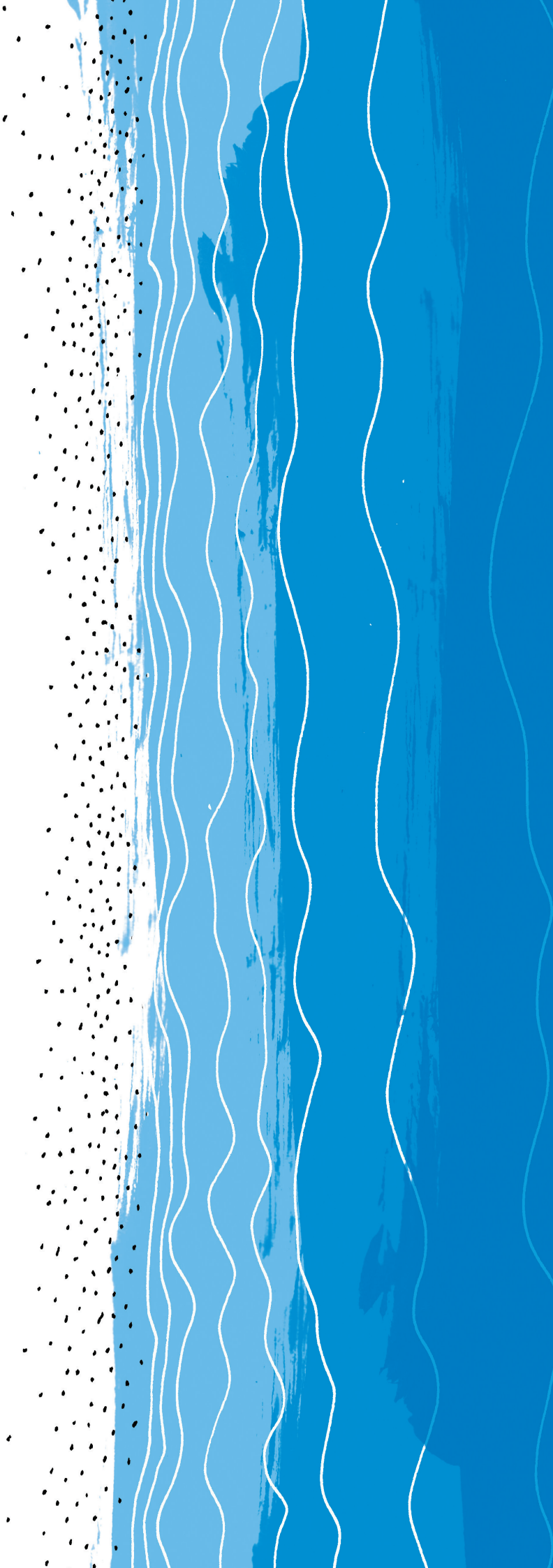

الشط لكل الناس

نحنو
NAHNOO

للمزيد من المعلومات:

(+961) 1 280474
info@nahnoo.org
nahnoo@facebook
nahnooleb@twitter
nahnoolb @ insta
www.nahnoo.org